

Distr.: General
2 April 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

متابعة لرسائلنا الأخيرة بشأن الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا بد لي من توجيه الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي لا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني. وحتى في هذه الأيام الحرجة، إذ تطرح جائحة كوفيد-19 تحديات غير مسبوقة أمام المجتمع الدولي كله، بما في ذلك فلسطين، لم تكف السلطة القائمة بالاحتلال لحظة عن سياساتها وممارساتها غير القانونية.

وقبل أن أمضي قدما، أود، بالنيابة عن الحكومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، أن أعرب عن تضامننا الصادق مع جميع المتضررين وأن أتقدم بأعمق التعازي لجميع الأسر المكومة والبلدان المنكوبة على الخسائر المأساوية في الأرواح الناجمة عن هذا الفيروس.

وحتى هذا التاريخ، أكدت دولة فلسطين 155 حالة إصابة بفيروس كوفيد-19، منها 12 حالة في قطاع غزة، وحالة وفاة واحدة بسبب الفيروس. وقد أعلنت حالة الطوارئ، والبلد في حالة إغلاق عام بهدف وقف انتشار الفيروس وحماية سكاننا وضمان رفاههم. وعلى الرغم من الموارد المحدودة والمصاعب والقيود القائمة بالفعل في ظل الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، تبذل مؤسساتنا الوطنية قصارى جهدها للتصدي لهذه الأزمة الصحية وأثارها الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية الهائلة.

ولكن مما يؤسف له أن إسرائيل تستغل حالة الطوارئ والإغلاق العام في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، للتعجيل بخططها للاستعمار الاستيطاني غير القانوني، بسبل منها مواصلة هدم منازل الفلسطينيين، وتدمير المحاصيل، والنقل القسري للأسر الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، استمرت الغارات



العسكرية في المناطق الفلسطينية، وكذلك هجمات المستوطنين الإسرائيليين على المدنيين الفلسطينيين، مما قوض جهود مكافحة الجائحة في حالات عديدة.

وكما أكد من جديد منسق الأمم المتحدة الخاص في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في 31 آذار/مارس، وكما ورد بالتفصيل في رسائنا السابقة، فقد استمرت بلا هوادة أعمال بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها والتهديدات بضم الأراضي. وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، تمضي إسرائيل في بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الإضافية، مما يزيد من تفتيت وحدة أرضنا وتدمير إمكانية تطبيق حل الدولتين.

ويستمر كذلك الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتدمير الممتلكات. وفي 25 آذار/مارس، قامت القوات الإسرائيلية بتجريف الأراضي الفلسطينية، على بعد عدة مئات من الأمتار من مدرسة ثانوية تخدم قرية جالود، من أجل توسيع مستوطنة إسرائيلية غير قانونية قريبة وبناء طريق يربطها بمستوطنات أخرى. وفي 26 آذار/مارس، اقتحمت قوات الاحتلال خربة إيزيق الفلسطينية في غور الأردن، وصادرت معدات ودمرت مبنى سكنيا ومضخة مياه ومولدا كهربائيا. وشمل ذلك مصادرة مواد كانت ستستخدم لنصب ثنائي خيام لبناء عيادة للإسعافات الأولية في حالات الطوارئ لتقديم الخدمات الصحية في خضم جائحة كوفيد-19.

وهذه الأعمال الوحشية ليست حوادث معزولة. بل إنها تعكس الانتهاكات والمضايقات المنتظمة والمستمرة التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المجتمعات الفلسطينية الضعيفة، بما في ذلك المجتمعات في غور الأردن، لكي تطردها من منازلها وتفسح المجال أمام الضم غير القانوني. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأعمال تنتهك بوضوح المبادئ البشرية والإنسانية الأساسية، ولا سيما أثناء أزمة صحية، بما في ذلك المادة 56 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تقضي بأن تكفل السلطة القائمة بالاحتلال استخدام جميع الوسائل الوقائية اللازمة المتاحة لها لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة وضمان رفاه السكان الخاضعين للاحتلال.

وبالإضافة إلى تدمير عيادة صحية تحت الإنشاء، شملت الإجراءات الأخرى التي قوضت الجهود الفلسطينية الرامية إلى احتواء الفيروس، في جملة أمور، ما يلي: احتجاز أربعة فلسطينيين في 25 آذار/مارس لقيامهم بتطهير مرافق عامة على مقربة من باب الأسباط في القدس الشرقية المحتلة، والاستيلاء على معدات التطهير الخاصة بهم؛ وعرقلة الجهود التي يبذلها المتطوعون الفلسطينيون في الخليل لتطهير الأحياء وتنقيف السكان المحليين بشأن الجائحة؛ والاعتداء في 30 آذار/مارس على فلسطينيين عاملين في لجان طوارئ محلية أنشئت للمساعدة في كشف حالات الإصابة بفيروس كورونا؛ وقيام عشرات الجنود الإسرائيليين بالبرصق على سيارات الفلسطينيين وجدرانهم وأبوابهم بصفة متعمدة ومتكررة لتخويف السكان في خضم نوبة تفشي وباء كوفيد-19 في الخليل في 27 آذار/مارس.

وفي الوقت نفسه، ارتفع مستوى العنف الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون، مع تزايد الهجمات ضد المدنيين الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية منذ فرض حالة الإغلاق العام في الضفة الغربية، لا سيما في قرى مدامة وبرقة وبورين. وقد استغل المستوطنون لزوم الفلسطينيين منازلهم لتصعيد الهجمات ضدّهم وتدمير الممتلكات ونهبها. وإضافة إلى ذلك، في 1 نيسان/أبريل، وقف مستوطنون من مستوطنة "راموت" غير القانونية عند مدخل قرية بيت إكسا وبصقوا على سيارات الفلسطينيين الداخلة إلى القرية أو الخارجة منها في محاولة لنشر الخوف من العدوى.

ويتجلى كذلك تجريد الشعب الفلسطيني من آدميته وسوء المعاملة التي يتعرض لها بصورة منهجية على يد هذا الاحتلال غير القانوني، حتى في وقت جائحة عالمية يتحد فيها باقي العالم في أعمال تجسد التضامن الإنساني، في معاملة إسرائيل للعمال الفلسطينيين في إسرائيل الذين يشتبه في إصابتهم بفيروس كوفيد-19. ففي مقطع فيديو تم تداوله مؤخراً على وسائل التواصل الاجتماعي، شوهد عامل فلسطيني ممدداً على جانب طريق بالقرب من نقطة تفتيش إسرائيلية على مشارف قرية بيت سيرا بالضفة الغربية، وهو يكافح لالتقاط أنفاسه. وتبين فيما بعد أن صاحب عمله الإسرائيلي، بعد أن رأى عليه أمارات المرض الشديد واشتبه في إصابته بالفيروس، اتصل بالشرطة الإسرائيلية، التي جاءت لأخذه وألقت به عند نقطة التفتيش. ومن الأمثلة المأساوية الأخرى مقتل رجل فلسطيني في 22 آذار/مارس، هو سفيان خواجه، الذي كان يبلغ من العمر 29 عاماً، بعد أن فتح جنود إسرائيليون النار على سيارة كان فيها مع ابن عمه، الذي أصيب بجروح.

ويتجسد هذا الازدراء لحياة الفلسطينيين بشكل صارخ أيضاً في معاملة الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. فإسرائيل ترفض الاستجابة للدعوات المنادية بإطلاق سراح أكثر من 5 000 فلسطيني، من بينهم 180 طفلاً و 43 امرأة، تحتجزهم حالياً في سجونها ومراكز احتجازها، وذلك على الرغم من تعرض أربعة سجناء فلسطينيين لموظف إسرائيلي في مركز استجواب ثبتت إصابته بالفيروس. وهنا، يجب أن ندكر بأن السجون الإسرائيلية مكتظة وتفتقر إلى الحد الأدنى من معايير الصحة والسلامة، وأن الظروف السيئة، بما في ذلك اشتراط أن يدفع السجناء تكاليف علاجهم الطبي والإهمال الطبي الجسيم، قد دفعت السجناء إلى الإضراب عن الطعام عدة مرات في السنوات الأخيرة. ويعاني عشرات السجناء الفلسطينيين كذلك من أمراض خطيرة أو مزمنة ويحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة. ومما زاد الوضع سوءاً أن إسرائيل أبعدت جميع الأطباء والممرضين الذين كانوا يراعون السجناء الفلسطينيين في السابق، ولم تترك سوى فرد تمييز واحد في كل سجن، في تجلٍ آخر للإهمال الطبي الجسيم.

وفي وقت الأزمة هذا، يواجه الفلسطينيون أيضاً نتيجة أخرى لهذا الاحتلال الذي دام عقوداً من الزمن - وهو نظام رعاية صحية متداعٍ ومستنزف يتسم بضعف البنية التحتية والنظافة الصحية، ونقص اللوازم، وعدم كفاية المعدات. ففي ظل وجود 1,23 سرير فقط لكل 1 000 شخص، و 2 550 طبيباً عاملاً، وأقل من 20 أخصائي عناية مركزة، وأقل من 120 جهاز تنفس صناعي في جميع المستشفيات العامة، ستواجه الضفة الغربية كارثة صحية عامة إذا زاد انتشار الفيروس. وفي حين أن حالة الرعاية الصحية هناك قاتمة، فالوضع كارثي في قطاع غزة.

وكما أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في 26 آذار/مارس، "بينما لا يزال عدد الأشخاص الذين اكتُشفت إصابتهم بالفيروس متدنياً، فإن قدرة النظام الصحي الفلسطيني على التعامل مع زيادة متوقعة في عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 تعاني من قصور حاد بسبب التحديات طويلة الأمد وحالات النقص الحرجة التي تشوبه... والوضع خطير بصفة خاصة في قطاع غزة". فمقابل عدد سكان يقارب المليون نسمة، نصفهم من الأطفال، لا يوجد في غزة سوى 56 جهاز تنفس صناعي للبالغين، بعضها بحاجة إلى إصلاح أو قيد الاستخدام بالفعل، و 60 سرير مستشفى بوحدات العناية المركزة، و 700 وحدة من معدات الوقاية الشخصية. ولم تزود السلطة القائمة بالاحتلال غزة إلا بـ 200 عِدّة اختبار، وقدمت الأمم المتحدة 1 000 عِدّة أخرى.

ويواجه الفلسطينيون في غزة ظروفًا إنسانية واجتماعية واقتصادية عصيبة بالفعل، في ظل الحصار الإسرائيلي المستمر منذ 13 عاماً، والذي تقام بسبب الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة، التي قوضت

جميع جوانب الحياة لسكان غزة الذين يبلغ عددهم مليوني نسمة. وقد أدت هذه الظروف إلى فقر مدقع، حيث يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر؛ وبلوغ معدل البطالة ما يقرب من 70 في المائة بين الشباب؛ واعتماد حوالي 80 في المائة من السكان على شكل من أشكال المعونة الإنسانية؛ وانتشار انعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني 10 في المائة من الأطفال من توقف النمو بسبب سوء التغذية؛ وتلوث 97 في المائة من إمدادات المياه في غزة؛ وانهيار الخدمات الأساسية، بما في ذلك إمدادات الكهرباء المنتظمة؛ وتكبير نظام الرعاية الصحية، الذي يواجه منذ فترة طويلة نقصاً حاداً في الأدوية والمعدات و مواد التنظيف والأطباء والتدريب المهني.

وقد شهد على ذلك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، الذي قال مؤخراً: "أشعر بقلق بالغ حيال تأثير مرض فيروس كورونا على غزة. فنظام الرعاية الصحية فيها منهار أصلاً، حتى قبل تفشي الجائحة. ومخزونها من الأدوية الأساسية منخفض بشكل مزمن. ومواردها الطبيعية لمياه الشرب ملوثة إلى حد كبير. ولا يوفر نظامها الكهربائي الطاقة إلا بصورة متقطعة. كما أن الفقر المدقع متفشٍ في جميع أنحاء القطاع في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية مروعة ... ويزيد التفشي المحتمل للفيروس على نطاق واسع من الضغوط على العاملين في المجال الصحي المحاصرين في غزة الذين أُجبروا على الاستجابة بموارد غير كافية خلال ثلاث هجمات عسكرية واسعة النطاق امتدت على عقد من الزمن، وأجبروا على علاج الآلاف من ضحايا المظاهرات خلال 'مسيرة العودة الكبرى'".

وتتفاقم الصعوبات البالغة فيما يتعلق باحتواء كوفيد-19 في غزة في مخيمات اللاجئين الثمانية في غزة. ففي حين تبلغ الكثافة السكانية في غزة إحدى أعلى نسبها في العالم، مما يجعل التباعد الاجتماعي شبه مستحيل، فإن الكثافة السكانية في مخيمات اللاجئين أعلى من ذلك، مما يجعلها أكثر عرضة لخطر انتشار الفيروس. وعلاوة على ذلك، وبما أن معظم إمدادات المياه في غزة ملوثة، فإن ممارسات الإصحاح والنظافة الصحية الأساسية مثل غسل اليدين وتطهير الأسطح المشتركة تكون غير فعالة في معظم الحالات. وكما ذكرت مجموعة مكونة من 11 شخصاً مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في 23 آذار/مارس: "لن ننجح في التصدي لكوفيد-19 من دون توفير المياه الآمنة إلى أكثر المجموعات ضعفاً". وإضافة إلى ذلك، فنظراً لأن معظم سكان غزة عاطلون عن العمل، فإن العاملين منهم يشعرون بأنهم لا يستطيعون تحمل تكلفة التوقف عن العمل، لأن أسرهم تعتمد على دخلهم الذي يكون ضئيلاً عادةً.

وكما ذكر منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، في إشارة إلى حالة النظام الصحي في غزة، "هناك حد للضغط الذي يمكن أن تضعه على نظام قبل أن ينهار"، مضيفاً أن "هذه يمكن أن تمثل نقطة تحول". ووفقاً لممثل منظمة الصحة العالمية في غزة، فإن إمكانات غزة تتيح لها التعامل مع أول مائة حالة فقط من حالات الإصابة بالفيروس. وقال إنها "بعد ذلك، ستحتاج إلى مزيد من الدعم". فإذا كانت حتى البلدان المتقدمة النمو تجد صعوبة بالغة في مواجهة الفيروس، كيف يمكن إذن أن يتوقع من غزة أن تتصدى له؟ ويمكن للظروف في غزة أن تصبح بسرعة مهددة للحياة في حالة جائحة، تعرض حياة الملايين للخطر. ويجب تجنب هذه النتيجة المروعة.

ويتطلب تجنب هذا السيناريو المخيف تضامناً ودعماً دوليين. وثمة حاجة ملحة إلى أن يدرك المجتمع الدولي أن قطاع غزة - الذي قررت الأمم المتحدة منذ وقت طويل أنه سيكون غير قابل للعيش فيه بحلول عام 2020 في ظل ظروفه الراهنة - أكثر عرضة للخطر في وقت الأزمة الصحية العالمية هذا. ويجب على الدول، أكثر من أي وقت مضى، أن ترقى إلى مستوى المسؤولية المنوطة بها وتنتهي أخيراً

الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، وهو كارثة من صنع الإنسان يمكن بل ويجب رفعها، وأن تكفل تقديم الدعم الإنساني اللازم.

وفي غضون ذلك، نشعر بالامتنان للمساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني من جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك على وجه الخصوص المساعدة الحيوية التي تقدم عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ومنظماتها الأخرى العاملة في الميدان. وكما دعا العديد من أعضاء مجلس الأمن في أعقاب الإحاطة التي قدمها منسق الأمم المتحدة الخاص، نيكولاي ملادينوف، في 31 آذار/مارس، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يستجيب لنداءات الدعم التي وجهتها تلك الوكالات وغيرها لتلبية حاجة الشعب الفلسطيني الملحة للمعونة الإنسانية. وعلى نحو ما أكد الأمين العام في تقريره عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19، فإن الاستجابة العالمية للجائحة "يجب أن تكون متعددة الأطراف، مع إبداء البلدان تضامنها مع المجتمعات والدول الأكثر ضعفاً".

ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يتكاتف لبذل كل ما في وسعه لحماية كل فرد في العالم من هذه الجائحة - ويجب أن يشمل ذلك الشعب الفلسطيني، الذي يجب ألا يتخلف عن الركب. والواقع أنه في حين أن الاعتراف بالتعاون الإسرائيلي - الفلسطيني لمواجهة هذه الجائحة وتشجيعه ودعمه أمر مهم، فالأكثر ضرورة هو تذكير إسرائيل بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي والمطالبة بامتثالها لها. ويجب علينا جميعاً أن نعمل على التمسك بالقانون الدولي والنظام القائم على القواعد وأن نصرّ على احترامه دون استثناء.

وفي هذا الصدد، وتمشياً مع الدعوة التي وجهها الأمين العام في 23 آذار/مارس من أجل "وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي"، يجب على الجميع أن يدعو إسرائيل إلى "إسكات المدافع؛ ووقف المدفعية؛ وإنهاء الغارات الجوية" ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل، و "المساعدة في إنشاء ممرات للمعونة المنقذة للحياة" و "إنهاء وبال الحرب"، بسبل منها إنهاء استعمارها للأراضي الفلسطينية ورفع الحصار الذي فرضته على غزة بشكل إنساني والإفراج عن جميع السجناء الفلسطينيين في سجونها، بدءاً بأكثرهم ضعفاً.

وقد حان الوقت لإنهاء هذا الاحتلال غير القانوني. وإذا استمرت إسرائيل في رفض الدعوات إلى احترام القانون، واختارت بدلاً من ذلك مواصلة سياساتها وتدابيرها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منتهكة بذلك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، ومقوّضة جهوده الرامية إلى حماية نفسه من الجائحة العالمية، فلا بد من إخضاعها للمساءلة بأقصى قدر يسمح به القانون. وهذا أمر حيوي لإنقاذ آفاق السلام، ولكنه حيوي بنفس القدر لإنقاذ الأرواح البشرية.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 683 رسالة، التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل إقليم دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 13 آذار/مارس 2020 (A/ES-10/836-S/2019/208) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل،

السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة